MOBILE OPERATORS SYNDICATE LEBANON

مكتب المحامي أكرم عازوري
| شارع بدارو بناية مانهاتن. بيروت. لبنان |
هاتف 70.813111 | azourlaw@dm.net.lb

بيروت في 12 نيسان 2022

انذار

جانب شركة Mobile Interim Company 1 s.a.l
ممثلة برئيس مجلس ادارتها السيد جاد ناصيف
العنوان: سن الفيل parallel tower

جانب شركة Mobile Interim Company 2 s.a.l
ممثلة برئيس مجلس ادارتها السيد سالم عيتاني
العنوان: مبنى Touch وسط بيروت

من : مجلس نقابة موظّفي ومستخدمي الشركات المشغّلة للقطاع الخليوي في لبنان
ممثلة بوكيلتها المحامية مي عازوري

الموضوع: مطالبة بمستحقات الموظفين عملا بعقد العمل الجماعي

تحية طيبة وبعد،

لما كان موظّفو ومستخدمو الشركات المشغّلة للقطاع الخليوي في لبنان هم موظفون شركة Mobile Interim Company 1 sal (ALFA) و Mobile Interim Company 2 sal (TOUCH) المسجلتين في السجل التجاري وهم مسجلين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على اسم كل من الشركتين، وقد وقّعوا من خلال نقابتهم عقد عمل جماعي الموقع بتاريخ 2013/1/25 المجدد بتاريخ 2019/11/19.

ولما كانت الشركتان سددتا لموظفيهما راتب الشهر الثالث عشر عن الاعوام 2019 و2020 ولكنهما لم تدفعا لموظفيهما حتى تاريخه الشهر الثالث عشر للعام 2021 ومستحقاتهم المنصوص عنها في عقد العمل الجماعي المفنّدة فيما بعد و التي تمثل جزء لا يتجزا من راتبهم .

ونتج عن استهتار الشركتين بمستحقات الموظفين في ظل الظروف الاقتصادية والمالية القاسية وعن تملصهما من مسؤولياتهما القانونية دون وجه حق، استقالة عدد هائل من الموظفين دون ان تحركا ساكنا للحد منها لان القدرة الشرائية لرواتبهم اصبحت زهيدة ولا تؤمن لهم حد ادنى من العيش الكريم،

لا بل اكثر من ذلك وللاسف ، لربما قد يكون ذلك هذا هو هدفهما ان بطريقة مباشرة او غير مباشرة ....

MOBILE OPERATORS SYNDICATE LEBANON

رغم انه يقدر مجموع الاجراء الذين غادروا الشركتين في السنتين الاخيرتين ب300 اجير على الاقل من اصل 2000 اجير ويقدر مجموع رواتبهم بما لا يقل عن 40% من مجموع الرواتب،

وبالرغم من كون تلك الاستقالات خفضت بحد ذاتها من كلفة مجموع الاجور التي تدفعها الشركتان،

لم تقم الشركتان باستعمال هذا الرصيد لدفع مستحقات الموظفين الباقين لحثهم على البقاء وتامين لهم العيش الكريم.

وما تطالب به النقابة بموجب هذا الانذار وانذاراتها السابقة ، لا يشكل مطالبة باية منفعة اضافية بل هو حق الموظفين القانوني المنصوص عنه صراحة في عقد العمل الجماعي، الذي يساهم تطبيقه في تحسين اوضاعهم المعيشية الى حد ما .

فلما تستمر الشركتان بالتمنع والتقاعس تعسفيا عن القيام بموجباتهما؟

لذلك،

انفاذا لعقد العمل الجماعي وعملا بالمادة 60 من قانون العمل ، وحرصا على مصلحة الموظفين والشركتين يكرر مجلس النقابة بموجب هذا الكتاب مطالبته شركتكم بدفع على الفور **لكافة الموظفين**:

- المكافاة السنوية للعام 2020 بمعدل راتب شهرين ونصف التي استحقت في 2020/12/31 والتي كان على الشركة دفعها في مهلة اقصاها 15 شباط 2021 و المكافاة السنوية للعام 2021 بمعدل راتب شهرين ونصف التي استحقت في 2021/12/31 والتي كان على الشركة دفعها في مهلة اقصاها 15 شباط 2022 عملا بالمادة 26 من عقد العمل الجماعي التي نصت على ان " مكافات اخر السنة او ما يعرف بالbonus يجب ان تمنح للمستخدم الكفوء والنشيط والمتفاني الحائز على تقييم ايجابي لعمله وذلك في فترة اقصاها 15 شباط من السنة الميلادية الجديدة على ان يكون معدل مجموع المكافات الممنوحة مساو لرواتب شهرين ونصف الشهر للموظفين الذين نالوها "

- الزيادات السنوية للعام 2019 التي استحقت في 2020/1/1 و الزيادات السنوية للعام 2020 التي استحقت في 2021/1/1 والزيادات السنوية للعام 2021 التي استحقت في 2022/1/1 مع مفعول رجعي اعتبارا من تاريخ استحقاقهما وهي الزيادات المنصوص عنها في المادة 17 فقرة 2 من عقد العمل الجماعي وهي حسب المادة المذكورة " زيادة سنوية تقررها الشركة **لكافة مستخدميها" دون استثناء** المنصوص عنها في المادة 17 فقرة 2 من عقد العمل الجماعي

- الزيادة السنوية الخاصة قد تقررها الشركة في حالات خاصة للمستخدم الذي يتميز بادائه وتفانيه للاعوام 2019، 2020 و2021

- الشهر الثالث عشر للعام 2021 الذي استحق في كانون الثاني 2022

12 AVR. 2022

MOBILE OPERATORS SYNDICATE LEBANON

تحتفظ النقابة بحقها بمقاضاة الشركتين ورئيسي مجلس اداراتهما الحاليين والسابقين لتطبيق بحقهما العقوبات المنصوص عنها في المادة 22 من قانون عقود العمل الجماعية لقيامهما بافعال عرقلت تنفيذ عقد العمل الجماعي والزامهما بدفع عطل وضرر لمخالفتهما التعهدات المتفق عليها عملا بالمادة 23 من قانون عقود العمل الجماعية,

راجين وضع مستحقات الموظفين من ضمن الاولويات املين ان يتم تطبيق عقد العمل الجماعي بشكل متساوي بين موظفي الشركتين وعدم الاجتهاد في ظل وضوح النص.

وتفضلوا بقبول الإحترام

المحامية مي عازوري

عـــــدد : ٢٠٢٢/٢٣٩٧٨

نظر منـي أنـا **جورج طانيوس الخوري** المجاز في الحقوق الكاتب العدل في **بيروت** للمصادقة على صحة توقيع **المحامية الأستاذة مي اكرم عازوري**، والدتها هيهات، من الجنسية اللبنانية، المولودة في بيروت سنة ١٩٨١ (ألف وتسعمائة وأحد وثمانون)، رقم سجل نفوسها ٢٧ عازور-جزين حسب بطاقة هوية عليها رسمها تاريخ الاصدار ٢٠٠٧/٩/١٠ رقم: ٤٦٢٩٤٠٥٠ ، **بوكالتها عن نقابة موظفي ومستخدمي الشركات المشغلة للقطاع الخليوي في لبنان** بموجب سند توكيل عام مسجل لدى هذه الدائرة برقم ٢٠١٩/٤٩٤٦٣ تاريخ ٢٠١٩/٩/١٧، والحائزة على الأهلية المدنية والقانونية والموقعة أمامي وفي دائرتي بعد تلاوة هذا السند عليها علناً وموافقتها على مضمونه وجميع مندرجاته بمحض إرادتها وذلك في يوم **الثلاثاء الواقع فيه الثاني عشر من شهر نيسان سنة الفين واثنان وعشرون.**

الكاتب العدل في بيروت

جورج طانيوس الخوري

12 AVR. 2022